

Distr.: General
21 July 2008
Arabic
Original: English

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم
المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم
المتحدة للسكان



الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠٨

٨-١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، نيويورك

البند ٦ من جدول الأعمال المؤقت

التعاون فيما بين بلدان الجنوب

المشروع الرابع لإطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب
(٢٠٠٩-٢٠١١)

المحتويات

الفقرات الصفحة

٢	٧-١	أولا - مقدمة
٤	١٤-٨	ثانيا - تحليل الحالة
٧	٣٠-١٥	ثالثا - النتائج والدروس المستفادة من التعاون في الماضي
١٢	٤٧-٣١	رابعا - البرنامج المقترح
٢٠	٥٢-٤٨	خامسا - إدارة البرنامج ورصده وتقييمه
			المرفق
٢٢	٢٠١١-٢٠٠٩	إطار النتائج والموارد للإطار الرابع للتعاون فيما بين بلدان الجنوب للفترة ٢٠١١-٢٠٠٩



أولا - مقدمة

١ - تركز الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١ على التعاون فيما بين بلدان الجنوب باعتباره عنصرا رئيسيا يساهم في تعزيز القدرات الوطنية والمحلية لتحقيق التنمية البشرية وبلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. وتولي الخطة الاستراتيجية أيضا أهمية خاصة للشراكات القائمة فيما بين بلدان الجنوب والحلول التي تتوصل إليها هذه البلدان من خلال تعاونها على مواجهة التحديات التي تشمل عدة مناطق وتتجاوز الحدود الوطنية وكثيرا ما تستعصي مواجهتها بفعالية على أي بلد بمفرده وفي ضوء تحديات التنمية هذه وغيرها من التحديات. ويضم هذا الإطار استراتيجية تركز على التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

٢ - ويأتي الإطار تنفيذًا لمقررات استعراض عام ٢٠٠٧ الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات للسياسات المتصلة بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب ولسائر المقررات ذات الصلة التي اتخذها كل من اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والجمعية العامة. كما يشمل ردودا على الاقتراحات التي قدمها المجلس التنفيذي في مشاوراته غير الرسمية التي جرت في نيسان/أبريل ٢٠٠٨ وفي دورته السنوية التي عُقدت في حزيران/يونيه ٢٠٠٨. وتشكل التدابير التي اعتمدها البرنامج والوحدة الخاصة عنصرا أساسيا من عناصر الإطار، وتقتضي اتخاذ إجراءات بناء على توصيات التقييم الذي أُجري عام ٢٠٠٧ لإسهام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في التعاون فيما بين بلدان الجنوب (DP/2008/8)، بالإضافة إلى الالتزامات الواردة في استجابة الإدارة إزاء هذا التقييم (DP/2008/9).

٣ - واتساقا مع الخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١، سيكفل مدير البرنامج أن يعمل البرنامج بفعالية من خلال هذا الإطار لخدمة اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب. كما سيعمل على تعزيز الدور الريادي الذي يؤديه البرنامج في تعميم التعاون فيما بين بلدان الجنوب بتعزيز شبكة المكاتب القطرية التابعة له وللمنظمة بأكملها، سواء في المقر أو في الميدان. وسيقوم البرنامج الإنمائي أيضا باستثمار تأثيره على الصعيد العالمي لمساعدة البلدان المستفيدة من برامجها على تعزيز قدراتها الوطنية لزيادة أثر التعاون فيما بين بلدان الجنوب في سياق الوفاء بالالتزامات المحددة في الخطة الاستراتيجية.

٤ - ويوفر الإطار أيضا الأساس الذي يستند إليه البرنامج للعمل بناء على توصيات التقييم باتخاذ ترتيبات للتعاون بين الوحدة الخاصة والمكاتب الإقليمية والوحدات المعنية بمجالات الممارسة والمكاتب القطرية والأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة. وسيكفل مدير

البرنامج الاضطلاع بأنشطة المتابعة والاستعراض المنتظم للتقدم المحرز على صعيد نتائج التعاون بين الوحدة الخاصة والوحدات الإقليمية والوحدات المعنية بمجالات الممارسة والمكاتب القطرية.

٥ - وعموجب هذا الإطار، تسترشد الوحدة الخاصة أيضا في عملها بتوجيهات اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، كما تحرص على أن يكون عملها هذا متماشيا مع الدور المزدوج الذي يضطلع به البرنامج في خدمة المجتمع الدولي والدول الأعضاء والمجتمع بشكل عام. وفي هذا السياق، تسعى الوحدة الخاصة إلى تعزيز عملية تنسيق الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة لعلاقات التعاون فيما بين بلدان الجنوب وصولا إلى كفاءته وفعالته، وخاصة على المستوى القطري. وسينجز هذا ضمن إطار الترتيبات القائمة بين البرنامج وشركاء مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية. ثانيا، ستعمل الوحدة، تماشيا مع مقرر المجلس التنفيذي ٣٢/٢٠٠٧، على تشجيع إقامة الشراكات وتقاسم الحلول فيما بين بلدان الجنوب دعما للجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لمواجهة التحديات الإنمائية المتعددة الأطراف، وخاصة في مجالات الحد من الفقر والحكم الديمقراطي واتفاء الأزمات والتعافي منها، إضافة إلى مجالات البيئة والتنمية المستدامة وتمكين المرأة. وبهذه الطريقة، تعزز الوحدة الخاصة الاضطلاع بولايتها كمنسق على صعيد منظومة الأمم المتحدة ككل للأنشطة التي تنفذها بلدان الجنوب على صعيد مناطق الجنوب وكجهة تنسيق في البرامج للتعاون فيما بين تلك البلدان.

٦ - ويتمثل المنطلق الرئيسي للعمل ضمن هذا الإطار في إعداد الوحدة الخاصة أدوات وآليات السياسات اللازمة لمساعدة البلدان النامية على تطوير قدراتها من أجل تحقيق أهدافها الإنمائية الوطنية، وكذلك الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، على أن تزود بها جميع الشركاء المعنيين بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، عبر التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، على أساس توافق وثيق مع البرنامج الإنمائي كمؤسسة ومع منظومة الأمم المتحدة الأوسع نطاقا. وعلى ضوء التوصية بتقييم إسهام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في التعاون فيما بين بلدان الجنوب، ستواصل الوحدة الخاصة تركيز عملها على ثلاثة مجالات استراتيجية، هي: (أ) حوار السياسات والتنمية والدعوة؛ (ب) تشجيع تبادل المعارف والخبرات بين شركاء التنمية في بلدان الجنوب؛ (ج) استكشاف آليات وشراكات نموذجية لتعزيز عمليات التبادل فيما بين بلدان الجنوب.

٧ - وتوجز هذه الوثيقة التحديات الإنمائية والفرص المتاحة لزيادة التعاون بين بلدان الجنوب من أجل التنمية؛ والأنشطة المحددة التي يرمي مدير البرنامج من خلالها إلى دعم

البلدان النامية في مواجهة تلك التحديات عن طريق نظام المنسقين المقيمين، والأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها المكاتب القطرية للبرنامج. كما تعرض المحصلات والنواتج الرئيسية (مع المؤشرات) التي تهدف الوحدة الخاصة إلى إنجازها من خلال عملها ودورها كوسيط حفاز في منظومة الأمم المتحدة بأسرها خلال فترة تنفيذ الإطار الرابع للتعاون فيما بين بلدان الجنوب (٢٠٠٩-٢٠١١).

ثانياً - تحليل الحالة

٨ - يصادف إعداد هذا الإطار فترة يتزايد فيها الاهتمام بالديناميات الجديدة التي تشهدها بلدان الجنوب واتساع نطاق التعاون فيما بينها. وتعكس هذه الديناميات المتغيرة ارتفاع مستوى الوعي وازدياد تعقيد الحوار وتنامي الدعم الدولي لمثل هذا التعاون كتكملة للتعاون التقليدي بين الشمال والجنوب.

٩ - ولقد أدى النمو الاقتصادي السريع الذي شهده عدد من البلدان النامية الرئيسية إلى تحسين مرموق للغاية في آفاق التنمية للبلدان المجاورة، مما حفز النمو الاقتصادي ووسع نطاق التجارة وزاد عمليات التبادل العلمي والتكنولوجي ورفع مستويات القروض والاستثمار في مناطق كل منها. واستناداً إلى تقرير عام ٢٠٠٧ بشأن الأهداف الإنمائية للألفية، انخفض عدد سكان البلدان النامية الذين يعيشون على أقل من دولار في اليوم من ١,٢٥ بليون نسمة إلى ٩٨٠ مليون نسمة بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠٠٤، وشهد شرق آسيا وجنوب شرق آسيا أكبر قدر من التحسن في هذا المجال^(١). وإضافة إلى ذلك، تنامت التجارة بين بلدان الجنوب بمعدل يكاد يبلغ ضعف معدلها بين بلدان الشمال والجنوب خلال العقود الماضية، حيث سجلت حصة صادرات بلدان الجنوب من التجارة العالمية في عام ٢٠٠٦ معدلاً قياسياً بنسبة ٣٧ في المائة^(٢). وعموماً شهدت اقتصادات بلدان الجنوب نمواً مطرداً منذ أواسط التسعينيات، فبلغ متوسط معدلات نمو الناتج فيها أكثر من ٦ في المائة سنوياً بين عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٧^(٣).

١٠ - وتحوز جميع البلدان النامية اليوم، بصرف النظر عن حجمها أو المستوى الذي بلغته من التنمية، درجات متفاوتة من القدرة والخبرات في مجال التنمية التي يمكن تقاسمها فيما بين بلدان الجنوب. ويشغل اليوم الكثير من البلدان المتوسطة الدخل والبلدان ذات الاقتصادات

(١) تقرير عام ٢٠٠٧ بشأن الأهداف الإنمائية للألفية، نيويورك: الأمم المتحدة، ٢٠٠٧، ص ٤.

(٢) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير عام ٢٠٠٧ بشأن التجارة والتنمية، ص ٦.

(٣) المرجع نفسه، الدول ١-١، ص ٢.

الناشئة أو الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية بشكل خاص (التي خفضت إلى النصف عدد السكان الفقراء في العقد الماضي) موقعا يتيح تقاسم كم هائل من الخبرات والمعارف العملية مع سائر البلدان النامية في مجال الحد من الفقر وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وقد وضع العديد من البلدان النامية استراتيجيات طويلة الأجل لتحقيق النمو والتنمية الشاملين، بحيث يمكن إتاحتها تُستخدم في إطار التعلم من الأقران فيما بين بلدان الجنوب ومن أجل تطبيقها عند الطلب. وهكذا نشأت فرص جديدة للتعلم وتبادل المعارف فيما بين بلدان الجنوب في مجالات أساسية مثل الحكم الديمقراطي والعدالة الاجتماعية وسيادة القانون والمساواة بين الجنسين، بما في ذلك تمكين المرأة اقتصاديا، واثقاء وقوع الأزمات والتعافي منها، إضافة إلى المعلومات والاتصالات، ومنع ومواجهة تفشي الأمراض كالمالاريا وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل وتنويع المنتجات الزراعية وتحقيق الأمن الغذائي ومواجهة تغير المناخ، بما في ذلك الإدارة الحكيمة للموارد الطبيعية والاستخدام الرشيد للطاقة وتطوير مصادر جديدة ومتجددة لها. وهناك أيضا عدد متزايد من مراكز الامتياز الإنمائية الإقليمية في بلدان الجنوب ومن المؤسسات العالمية المستوى المستعدة لتقديم مساهمات ملموسة لحفز النمو الاجتماعي والاقتصادي داخل مناطقها وخارجها.

١١ - وقد نشأت بوضوح أشكال جديدة من التعاون فيما بين بلدان الجنوب يميزها توافر مصادر أحدث وأوسع من التعاون، منها ما هو ملموس (رأس المال والتكنولوجيا) أو غير ملموس (معارف وحلول في مجال التنمية)، وهي تتيح فرصا كبيرة للتعلم المتبادل في مجال تحقيق الأهداف المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. غير أن أشكال التعاون الجديدة هذه تشوبها الهوة الآخذة في الاتساع بين البلدان التي قطعت أشواط واسعة إلى الأمام في المجالين الاقتصادي والاجتماعي خلال العقدين الماضيين، وتلك التي لا تشارك بما فيه الكفاية في الاقتصاد العالمي ولا تزال تواجه تحديات ضخمة في تحقيق الأهداف المتوخاة بحلول عام ٢٠١٥.

١٢ - وثمة بلدان عديدة أصابها الركود بالفعل، بل وتخلفت عن الركب في تحقيق الأهداف الإنمائية والقضاء على الفقر، ولا سيما أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية. وحتى بالنسبة للبلدان التي حققت نموا اقتصاديا ملموسا، فإن القضاء على حالة اللامساواة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي والجنساني ما زال تحديا شرسا يستلزم دعما دوليا متواصلًا. ويعد هذا التفاوت فيما بين بعض بلدان الجنوب وفي داخلها من أكبر الحوافز التي تدفع قدما بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، بما في ذلك التعاون الثلاثي، وتعزز الرغبة في التعلم المتبادل وتقاسم الخبرات.

١٣ - ورافقت الديناميات الجديدة للتفاعل فيما بين بلدان الجنوب تحديات جديدة في توسيع نطاق التعاون وتعميقه بين هذه البلدان. وهذا التعاون، كمفهوم، تشجعه معظم البلدان النامية كتجربة مزدوجة الاتجاه للتعليم يسعى في سياقها الطرفان إلى التعلم كل من الآخر - إدراكا للمكاسب المتبادلة التي تحققت أو التي يمكن تحقيقها. أما على الصعيد الهيكلي والمؤسسي، فإن هيكل التنمية السائد لا يزال قائما في الأساس على دعم التعاون فيما بين الشمال والجنوب وتدفقات المعونة. ورغم إحراز الكثير من التقدم، فإن الهيكل الحالي غير ملائم لاحتواء التدفقات المتوسعة فيما بين بلدان الجنوب. وعلى الصعيد المالي، يجري القسم الأكبر من التعاون فيما بين بلدان الجنوب، بما في ذلك التدفقات التساهلية العامة والخاصة للموارد، على أساس ثنائي أو إقليمي مع استخدام محدود للقنوات المتعددة الأطراف. ويمثل تزايد أشكال التعاون المتعدد الأطراف بين بلدان الجنوب تحديا متربعا بالمجتمع الدولي، ولو جرى التصدي له لأمكن تحقيق قدر كبير من وفورات الحجم ومن المددود الاجتماعي. وسيؤدي الدعم المتعدد الأطراف، في الظروف المثلى، إلى تشجيع المزيد من التعاون فيما بين بلدان الجنوب لتحقيق تنمية شاملة عن طريق المزيد من تعزيز تبادل الخبرات ونقل المهارات فيما بين هذه البلدان، فضلا عن تيسير تدفق المزيد من رؤوس الأموال والتكنولوجيا. ويمكن للجمع بين توسيع نطاق التعاون الثنائي والإقليمي فيما بين بلدان الجنوب وحشد الدعم المتعدد الأطراف فيما بين هذه البلدان أن تكون له فوائد حمة على صعيد تشجيع تبادل المعارف وزيادة آثارها.

١٤ - وفي معرض تطرقه إلى هذه الفرص والتحديات الجديدة، دعا الأمين العام، في تقريره إلى الدورة الثالثة والستين للجمعية العامة عن حالة التعاون فيما بين بلدان الجنوب (A/62/295)، المجتمع الدولي، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة، إلى المساعدة على زيادة التأثير الذي يحدثه هذا التعاون من خلال ما يلي: (أ) توجيه جهود بلدان الجنوب نحو تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية؛ (ب) تكثيف الدعم المتعدد الأطراف لمبادرات بلدان الجنوب؛ (ج) تعزيز الشراكات الشاملة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، بما في ذلك الشراكات الثلاثية والشراكات بين القطاعين العام والخاص؛ (د) تحسين ترابط الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة إلى هذا التعاون؛ (هـ) تشجيع التمويل المتكرر للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. هذا وترمي الوحدة الخاصة إلى تعزيز البرامج التي تظطلع بها عند تناول كل من هذه المجالات عن طريق الأخذ بالتوصيات والملاحظات الواردة في كلا التقييمين الداخلي والخارجي اللذين أجراهما البرنامج مع الإفادة في الوقت نفسه من الدروس المستخلصة من تنفيذ الإطار الثالث للتعاون فيما بين بلدان الجنوب،

٢٠٠٥-٢٠٠٧ (DP/CF/SSC/3/Rev.1).

ثالثاً - النتائج والدروس المستفادة من التعاون في الماضي

١٥ - مع اقتراب موعد انتهاء تنفيذ الإطار الثالث الممدد للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، تم استخلاص عدد من الدروس الهامة التي يُسترشد بها في الماضي قُدمًا. وقد ركزت الوحدة الخاصة، خلال فترة الإطار الثالث، على وضع (أ) منهاج لدعم الحوار بشأن السياسة العامة ومتابعة المؤتمرات الحكومية الدولية الرئيسية، مع التشديد بشكل خاص على تعميم منظور التعاون فيما بين بلدان الجنوب بوصفه ”محركا“ لفعالية التنمية؛ و (ب) منهاج للمساعدة على إيجاد بيئة وآليات مواتية للشراكة بين القطاعين العام والخاص من أجل التعاون المتواصل فيما بين بلدان الجنوب في مجال الأعمال التجارية ونقل التكنولوجيا؛ و (ج) منهاج لدعم نظام معلومات أكثر دقة لإدارة المعارف والخبرات الإنمائية في بلدان الجنوب وتبادلها.

١٦ - ولدى إنشاء هذه المناهج الثلاثة، جرت الوحدة وحفزت عددا من آليات الشراكة الابتكارية، ومنها مثلا صيغة محسنة لنظام ”قائمة خبراء بلدان الجنوب“، ومنهجية لتوثيق الحلول المنبثقة عن بلدان الجنوب وتبادلها، ونظام سوقي عالمي لتبادل الأصول والتكنولوجيا فيما بين بلدان الجنوب موجه نحو التنمية. كما رعت الوحدة عددا من شبكات التعلم المتبادل فيما بين بلدان الجنوب ومراكز الامتياز في مجالات من قبيل: إدارة النفط والغاز؛ وإدارة أخطار الكوارث، والاقتصاد الإبداعي من أجل التنمية وتنمية المؤسسات الصغيرة/المتوسطة؛ وتطوير مشروع الأرز الجديد لأفريقيا؛ واستخدام التحويلات المالية لأغراض التنمية. وفي الوقت نفسه، أنشئ ما يصل إلى ٣٥ شبكة لجهات التنسيق الوطنية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب الشاملة لأطراف معنية متعددة، و ٤٢ قائمة لخبراء التنمية من بلدان الجنوب، وشبكة لجهات التنسيق بين بلدان الجنوب مشتركة بين مؤسسات الأمم المتحدة، مع تنفيذ عدد من المبادرات الملموسة المشتركة بين المنظمات لمعالجة مسائل شاملة. وينبغي لمنظومة الأمم المتحدة، ولا سيما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والشركاء الآخرين المعنيين بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، بما في ذلك أطراف التعاون الثلاثي، المبادرة بشكل فعال إلى استغلال هذه الأصول المؤسسية خلال فترة الإطار الحالي وما بعدها.

١٧ - وخلال الفترة نفسها، غطت أنشطة الوحدة جميع مناطق الجنوب وشملت المشاركة النشطة لأطراف معنية متعددة: القطاعان العام والخاص، والمنظمات غير الحكومية، والمجتمع المدني، والأوساط الأكاديمية، وغير ذلك من الفئات المعنية في بلدان الجنوب. وأوليت أسبقية الاهتمام لإنشاء بيئات ”تمكين“ تتيح للمؤسسات الأخرى دعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب على نحو أكثر فعالية وبالتعاون مع شركاء آخرين، وقد استجابت الوحدة بسرعة

لأحداث غير متوقعة، بدعم من مرفق المنح المشترك بين بلدان الجنوب للتعافي من التسونامي ومشروع ما بعد التعافي لأفغانستان. وفي نفس الوقت، استحدثت الوحدة الخاصة عددا من عمليات ومنهجيات تبادل المعارف فيما بين بلدان الجنوب قائمة على الأدلة ومدفوعة بالطلب بحيث تشمل أصحاب مصلحة متعددين ثم اختبرتها في المجالات المذكورة أعلاه وفي مجالات أخرى ذات أولوية حددها البلدان المشاركة.

١٨ - كما عملت الوحدة على إقرار "ممارسة جيدة" تتمثل في مباشرة وتيسير إجراء دراسات مشتركة تهدف إلى تسهيل عمليات صنع القرارات على الصعيد الوطني والصعد الحكومية الدولية وتضم عددا من كيانات الأمم المتحدة ووحدات البرنامج الإنمائي، بما في ذلك اللجان الإقليمية وشركاء آخرين من بلدان الجنوب والشمال على السواء. وينبغي أيضا أن تستفيد منظومة الأمم المتحدة، وبوجه خاص برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وشركاء معنيون آخرون على نحو فعال من هذه "الأصول الناعمة" للمساعدة على توسيع نطاق التعاون فيما بين بلدان الجنوب وزيادة أثره، بما في ذلك التعاون الثلاثي.

١٩ - وعلى الصعيد العالمي، حققت الوحدة الخاصة نتائج أسهمت في مساعدة البلدان على بلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية. وانصب التركيز الأساسي للوحدة الخاصة في هذا الصدد على المساهمة في بناء شراكات عالمية من أجل التنمية (الهدف ٨) عن طريق التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. ومن خلال عملية بناء الشراكات هذه، تساهم الوحدة الخاصة في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك القضاء على الفقر المدقع والجوع (الهدف ١) وتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (الهدف ٣). وعلى سبيل المثال، يسرت الوحدة الخاصة، عن طريق دعمها للمنتدبين الثاني والثالث لسيدات الأعمال في البلدان الإسلامية، سبل استفادة سيدات الأعمال من التكنولوجيات في الدول أعضاء منظمة المؤتمر الإسلامي لتوسيع أعمالهن التجارية والدخول في مشاريع مشتركة مع مجموعات نسائية من مختلف المناطق. وقد أدى تعزيز مؤسسات الأعمال التجارية بدوره في هذه البلدان إلى زيادة فرص العمل، مسهما بذلك في تحقيق الهدف ١، وهو القضاء على الفقر المدقع، في هذه المناطق.

٢٠ - وبالإضافة إلى ذلك، تعزز الوحدة الشراكات الإنمائية بإنشاء شبكات لجهات التنسيق فيما بين بلدان الجنوب مع توسيع نطاقها لمعالجة المسائل ذات الأهمية الخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان غير الساحلية، وأقل البلدان نموا. ونتج عن إنشاء شبكات لجهات التنسيق في أفريقيا وأمريكا اللاتينية اتفاق المشاركين على التعاون على القضاء على الفقر، وتنمية الموارد البشرية، والأمن الغذائي. كما أسفر عن تعزيز البحوث وبناء

الشراكات على الصعيدين الإقليمي والعالمي عن طريق الجمع بين صفوف الباحثين، مع الدول الأعضاء، والمؤسسات الخاصة، والمجتمع المدني لتسليط الضوء على "أفضل الممارسات" في الجنوب. وعلاوة على ذلك، يتبادل الشركاء، من خلال نشراتهم الإلكترونية ومختلف تقاريرهم وورقاتهم المنبثقة عن هذا التعاون، الحلول العملية للمسائل الإنمائية في مجالات من قبيل إدارة المياه والصرف الصحي (الهدف ٧)، والقضاء على الفقر المدقع (الهدف ١)، ومكافحة انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز (الهدف ٨)^(٤).

٢١ - وتتسم الوحدة الخاصة بفعاليتها في تقديم الخدمات الاستشارية للبلدان التي تسعى إلى زيادة تعاونها في إطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب. فعلى سبيل المثال، يجري في مصر وتونس وفي عدد من البلدان النامية الأخرى دمج نهج التعاون فيما بين بلدان الجنوب ضمن الخطط الإنمائية الوطنية والإقليمية بدعم من الوحدة الخاصة والمكاتب القطرية التابعة للبرنامج الإنمائي في كل منها.

٢٢ - وبالإضافة إلى الدور الذي تضطلع به الوحدة الخاصة، يؤدي البرنامج الإنمائي ككل دوراً مهماً في التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. بما يكفله من دعم الشراكات العالمية والإقليمية ببناء القدرات على الصعيد العالمي. وبدعم المركز الدولي لمكافحة الفقر في البرازيل، يشجع البرنامج الإنمائي التعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجال البحوث التطبيقية المتعلقة بالفقر، ويقدم توصيات وي طرح حلولاً تستند إلى البحوث التي تم إجراؤها في مجال السياسات العامة لمكافحة الفقر واللامساواة. ويسر هذا المركز نفسه تبادل المعارف بين البرازيل وغانا، وكذلك بلدان أفريقية أخرى فيما يتعلق ببرامج "التحويلات النقدية المشروطة" ومبادرات مماثلة أخرى.

٢٣ - وتسهم الوحدة الخاصة في القضاء على الفقر بإقامة شراكات ثلاثية عالمية وإقليمية في سياق إقامة المشاريع الصغيرة والمتوسطة عن طريق الشبكة الآسيوية Technet Asia، التي قدمت المساعدة في إنشاء الشبكة الأفريقية Technet Africa من خلال تعاون ثلاثي ضم حكومي ماليزيا وتايلند والوكالة اليابانية للتعاون الدولي. وبالمثل، تقدم الوحدة الخاصة، عن طريق مؤازرتها مبادرة الأرز الجديد لأفريقيا، الدعم للبحوث في مجال محاصيل الأرز وتعميمها للتخفيف من حدة الجوع وتعزيز التعاون الإقليمي على تحقيق الأمن الغذائي.

٢٤ - وبفضل منحة قدمتها الوحدة الخاصة لدعم المشاريع في مراحلها الأولية، نجح شركاء في معهد الدراسات المتقدمة في برنستون، من خلال فريق المبادرة العلمية، في حشد تمويل

(٤) انظر: *Cooperation South: Eliminating Extreme Poverty, 2005*، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

إضافي من موارد أخرى، فحصلوا على منحة بمبلغ ٣,٥ مليون دولار من مؤسسة كارنيجي في نيويورك (مع توقع الحصول على مبلغ آخر قدره ١,٦ مليون دولار) لتنفيذ المبادرة الإقليمية في مجال العلوم والتربية كجزء من مبادرة "السلك العالمي للعلوم" التي شرعت الوحدة الخاصة في دعمها في عام ٢٠٠٥. وستدعم المبادرة الإقليمية في مجال العلوم والتربية البحوث التي تجري في الجامعات وشبكات التدريب في مجال العلوم في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وذلك بهدف تزويد الجامعات في أفريقيا بعدد من حملة الدكتوراه جيدي التكوين.

٢٥ - وفي إطار المبادرة الإقليمية في مجال العلوم والتربية، يواصل فريق المبادرات العلمية العمل على إنشاء السلك العالمي للعلوم، بما في ذلك العنصر المتعلق بعمليات التبادل فيما بين بلدان الجنوب والشمال على السواء، ومع الوكالات التابعة لحكومة الولايات المتحدة، ومع المؤسسة الدولية للعلوم في السويد، حظي فريق المبادرات العلمية بتأييد واسع النطاق للمفهوم واستعداد للمشاركة في عمليات التبادل على العديد من المستويات. وبوجه خاص، وافقت أكاديمية العالم النامي للعلوم على تقديم دعم تكميلي لعمليات التبادل فيما بين بلدان الجنوب، وهي تضم طلابا وأعضاء في هيئات التدريس من شبكات المبادرة الإقليمية في مجال العلوم والتربية. ومع بدء شبكات المبادرة الإقليمية أعمالها في مجال العلوم والتربية في عام ٢٠٠٨، تعزز الوحدة الخاصة زيادة مساهمتها في عمليات التبادل المتصلة بالعلوم والتكنولوجيا فيما بين بلدان الجنوب التي تستفيد منها أفريقيا وأجزاء أخرى من العالم لنامي.

٢٦ - واتخذت منظمات من قبيل منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ومنظمة الأغذية والزراعة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، خطوات واسعة نحو تعميم نهج للتعاون فيما بين بلدان الجنوب بتوخي مزيد من الفعالية في ممارساتها، وتم ذلك بفضل إجراءات شتى منها جهود الدعوة التي تقوم بها الوحدة الخاصة داخل منظومة الأمم المتحدة.

٢٧ - وهكذا، تلقى العديد من المبادرات الثلاثية المذكورة أعلاه التي تشمل البرنامج الإنمائي والوحدة الخاصة دعما بالفعل من الوكالة الكندية للتنمية الدولية، والوكالة اليابانية للتعاون الدولي، ووكالة التنمية الدولية في الولايات المتحدة، وغيرها من الوكالات المانحة ومختلف مؤسسات الأمم المتحدة.

٢٨ - ويدعم البرنامج الإنمائي، عن طريق برنامجه العالمي، الجهود الرامية إلى تحسين توافر أدوية لمعالجة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وسبل الحصول عليها داخل البلدان النامية

وفيما بينها (الهدفان ٦ و ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية)، ويتم ذلك من خلال الجوانب المتعلقة بالتجارة لحقوق الملكية الفكرية ومشروع لبناء القدرات فيما يتعلق بعقاقير فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ويشكل ضمان الاستدامة البيئية (الهدف ٧) نتيجة أخرى من النتائج التي حققتها البرنامج الإنمائي عن طريق ما قدمه من دعم للبرنامج الإقليمي لأوروبا ورابطة الدول المستقلة الرامي إلى التصدي للآثار التي ما زالت ماثلة لكارثة تشيرنوبيل النووية. ويدعم البرنامج الإنمائي العديد من المبادرات الأخرى فيما بين بلدان الجنوب وترمي للنهوض ببناء القدرات فيما يتعلق بالتنمية المستدامة، عن طريق برامج الإقليمية في أفريقيا، والشرق الأوسط، وأمريكا اللاتينية.

٢٩ - وعند تقييم مساهمات البرنامج الإنمائي في التعاون فيما بين بلدان الجنوب وفعالية إطار التعاون الثالث، اتضح من تقييم مساهمة البرنامج في التعاون فيما بين بلدان الجنوب أنه رغم الإنجازات السابقة الذكر، لم تستغل الوحدة الخاصة استغلالاً تاماً مواطن قوة البرنامج الإنمائي وجهاز الأمم المتحدة الإنمائي وقدراتهما في إطار السعي إلى تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية. وقد تم التوصل إلى أربع نتائج وتوصيات رئيسية وهي: (أ) تشكيل الإطار حول ثلاثة محاور للأنشطة شبيهة بالمنهج الثلاثة لإطار التعاون الثالث: وضع السياسات والدعوة؛ وتبادل المعارف؛ وتحفيز الابتكار؛ على أن تكون المبادرات في كل من هذه المحاور محددة زمنياً ومركزة على تحقيق النتائج؛ و (ب) عند برجة المبادرات، أن تعتمد الوحدة الخاصة معايير صارمة وتستفيد من قدرات البرنامج الإنمائي وغيره من مؤسسات الأمم المتحدة ذات الصلة لتعزيز مساهمة التعاون فيما بين بلدان الجنوب في تحقيق التنمية الفعالة؛ و (ج) أن يضع البرنامج الإنمائي استراتيجية مؤسسية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب بحيث تعالج المسائل الناشئة، وتستفيد من خبراته، وتدمج كل أطره البرنامجية، وتكون مدعّمة بالموارد والحوافز وسبل المساءلة؛ و (د) أن يحدد البرنامج الإنمائي ترتيبات واضحة للتعاون مع الوحدة الخاصة.

٣٠ - وهناك حاجة واضحة إلى تجديد الالتزام على نطاق منظومة الأمم المتحدة بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب بغية تعبئة قدراتها الفنية والمؤسسية والتقنية والمالية والاستفادة منها بشكل منهجي لمساعدة البلدان النامية على إيجاد حلول على مستوى بلدان الجنوب لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية.

رابعاً - البرنامج المقترح

ألف - الاعتبارات الاستراتيجية

٣١ - تتمثل الرؤية الرئيسية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، المعرب عنها في الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١، في تعميم هذا التعاون على صعيد المنظمة بأسرها من خلال الإفادة من حجم تأثيرها على الصعيد العالمي ومن سياساتها وقدراتها المؤسسية، وكذلك من شبكة مكاتبها القطرية، وبما يكفل مساعدة البلدان النامية على تعزيز قدراتها في تعميق أثر هذا التعاون. وتلتزم المنظمة بدعم البلدان التي تنفذ فيها برامج، بناء على طلبها، في مجال تطوير القدرات المؤسسية اللازمة لإدارة السياسات والمبادرات الوطنية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب وفي تصميمها وتنفيذها على نحو فعال، بسبل شتى منها إيجاد جهات تنسيق وإقامة شبكات تشمل أطرافاً معنية متعددة على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والأقليمي. وسيقدم البرنامج دعماً برنامجياً أكثر فعالية، من خلال برنامجه العالمي وبرامجه الإقليمية والقطرية، لمساعدة البلدان التي تنفذ فيها برامج على تحديد أحدث الخبرات في المجالات الإنمائية الجوهرية وفي توثيقها ونشرها، خاصة في مجالات تركيز البرنامج، عن طريق إنشاء نظام موحد وقاعدة بيانات لأفضل الممارسات. وستشجع أفرقة البرنامج العالمية والإقليمية والقطرية على التوسع في استخدام الموارد المؤسسية والتقنية والبشرية المتاحة في بلدان الجنوب لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، في إطار البرامج القطرية والإقليمية.

٣٢ - وعلاوة على عمله البرنامجي، كلفت الجمعية العامة البرنامج الإنمائي بتسليم زمام القيادة على نطاق منظومة الأمم المتحدة في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وأناطت به مسؤولية إنجاز هذا التعاون سواء على الصعيد العالمي أو على نطاق المنظومة، على أن يضطلع مدير البرنامج بمسؤولية عقد اجتماعات اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون بين بلدان الجنوب. وبحكم رئاسة مدير البرنامج لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، والدور الواسع النطاق الذي يضطلع به البرنامج بوصفه الجهة التي تدير نظام الأمم المتحدة للمنسقين المقيمين، يحتل البرنامج موقعا حيويًا في تعزيز أنشطة جهاز الأمم المتحدة الإنمائي الأوسع نطاقًا في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وبخاصة من خلال أفرقة الأمم المتحدة القطرية. ويزيد الدور البرنامجي الذي يضطلع به البرنامج الإنمائي عبر برامجه العالمية والإقليمية والقطرية، في مجال

دعم الأولويات والبرامج الإنمائية الوطنية، من تعزيز مساهمته في الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء لتنمية قدراتها الوطنية^(٥) من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

٣٣ - والإطار الحالي مصمم بحيث يساعد مدير البرنامج، كما يساعد البرنامج نفسه بصفته المؤسسة على فعالية أداء الدور المزدوج المبين أعلاه. وقد أوضح البرنامج في استجابته الإدارية أن الوحدة الخاصة بصرف النظر عن وضعها المتميز، تشكل عنصراً أساسياً من عناصر البرنامج، وأن أي تعزيز لمساهمة البرنامج في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب يجب أن ينطلق من هذه الحقيقة. وسيعزز البرنامج الإنمائي قدرات الوحدة الخاصة على توفير الدعم الفكري والتقني والتنظيمي الذي يحتاجه التعاون فيما بين بلدان الجنوب على نطاق البرنامج بأكمله، بما في ذلك توفير الدعم على المستوى الأقليمي من خلال البرمجة الإقليمية وبحكم ولايته في مجال تنسيق الأنشطة على نطاق منظومة الأمم المتحدة بأسرها مع إسداء المشورة على أفرقة الأمم المتحدة القطرية، وسيعمل كعنصر حفّاز لآليات التبادل في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب. ويمكن تفسير عدد من النتائج المؤسسية في الإطار الحالي على أنها تساهم في تحقيق تلك الأغراض، في ظل نتائج إنمائية مباشرة وغير مباشرة من جانب الوحدة الخاصة والبرنامج وشركاء آخرين. ولذلك، سيحكم على مدى فعالية الإطار الحالي لا على أساس النتائج والنواتج التي تحقّقها الوحدة الخاصة بشكل مباشر فحسب، بل ومن خلال ما يساهم الإطار في تحقيقه ويوفر الدعم له عبر مناهج العمل الثلاثة.

باء - عناصر الإطار الرئيسية

٣٤ - يتمثل هدف الإطار عموماً في تمكين المجتمع الدولي من القيام بفعالية بما يلي:
(أ) تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب باعتباره استراتيجية عملية تحقق بلدان الجنوب عبرها الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، وصولاً إلى عولمة أكثر شمولاً؛ (ب) حشد خبرات بلدان الجنوب وطرح حلول الأهداف الإنمائية للألفية لأغراض التعلم المتبادل؛ (ج) المساعدة على توسيع التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي وتعزيز تأثيرهما في مجال تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية.

٣٥ - وبناء على ذلك، وطبقاً لتوصيات تقييم إسهام البرنامج الإنمائي في التعاون فيما بين بلدان الجنوب (DP/2008/8)، ووفقاً لما التزم به البرنامج في استجابته الإدارية وخطته

(٥) الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسات الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة: الاستنتاجات والتوصيات، تقرير الأمين العام، ١٣ آب/أغسطس ٢٠٠٧ (A/62/253).

الاستراتيجية للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١، يهدف الإطار إلى المساهمة في ثلاثة مجالات لتحقيق النتائج، هي: (أ) وضع السياسات وأنشطة الدعوة؛ (ب) حشد المعارف للتعلم المتبادل؛ (ج) تعزيز أثر التعاون فيما بين بلدان الجنوب من خلال الابتكار. وبدعم هذه السبل الثلاثة التي أعدت بموجب الإطار الثالث للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، سيسهم الإطار الرابع بصورة مباشرة وقابلة للقياس في أطر النتائج المؤسسية والإنمائية للبرنامج، التي يجري إعدادها في سياق الخطة الاستراتيجية. ومن هنا تقترن نتائج الإطار الرابع ونواتجه ومؤشرات هذه النواتج، المحددة في إطار النتائج والموارد المرفق، اقترانا وثيقا بأطر النتائج المؤسسية للبرنامج. ويقدم الفرع التالي موجزا للهدف الرئيسي والنتائج المؤسسية والإنمائية لكل من مجالات التركيز الثلاثة.

مجال التركيز ١: وضع السياسات وأنشطة الدعوة

٣٦ - يتمثل الهدف الرئيسي لهذا المجال في تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب باعتباره استراتيجية عملية تحقق بلدان الجنوب عبرها الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، بما في ذلك الهدف ٨، وصولا إلى عوامة أكثر شمولا. وسيُقاس أداء الإطار في هذا المجال بمدى مساهمة أنشطته في تحقيق ذلك الهدف الأوسع؛ وينبغي أن يكون قد طرأ تحسن ملموس كبير على وعي المجتمع الدولي وإدراكه لمفهوم وأهمية التعاون فيما بين بلدان الجنوب ومدى مساهمات هذا التعاون في التنمية، كما يجب أن تكون النهج المتبعة في مجالات التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، والقائمة على الأهداف الإنمائية للألفية، قد أدمجت بشكل مناسب ضمن الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية والأنشطة التنفيذية لجهاز الأمم المتحدة الإنمائي، لا سيما استراتيجيات وأنشطة البرنامج الإنمائي وأفرقة الأمم المتحدة القطرية.

النتائج المؤسسية

٣٧ - لكي تحقق الوحدة الخاصة الهدف السابق ذكره، ستقوم بالتعاون مع البرنامج الإنمائي بتعزيز قدراتها في مجالي البحث والرصد المتعلقين بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وستجري الوحدة أيضا تحليلا شاملا للاتجاهات والتحديات والفرص المتصلة عموما بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، من خلال إعداد تقرير سنوي بعنوان "تقرير الجنوب". ونظرا للطبيعة والخصائص المتغيرة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، سيكون صدور هذا التقرير مناسبا من حيث التوقيت ومفيدا بفضل ما سيوفره من توجيه في مجال تطوير الأنشطة المستقبلية وضمن استخدام الوقت والموارد بأجمع السبل من حيث التكلفة. وسيصدر أول تقرير من هذا النوع في الربع الأخير من عام ٢٠٠٨، بالتعاون مع مراكز الامتياز في الجنوب، ومنها مثلا مركز

دراسات الفقر. ونظرا لمسؤوليات الوحدة الخاصة تجاه مختلف هيئات الأمم المتحدة، سيجري أيضا إعداد عدد من التقارير الأخرى، بما في ذلك تقريران يقدمان إلى اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب في دورتها السادسة عشرة والسابعة عشرة، في عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١١؛ إلى جانب تقرير الأمين العام اللذين سيقدمان إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والستين والسادسة والستين بشأن حالة التعاون فيما بين بلدان الجنوب؛ مع تقديم مساهمات في الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجرى كل ثلاث سنوات، الذي سيقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والستين.

٣٨ - وثمة نتيجة مؤسسية أخرى تتمثل في تعزيز الدعم الذي تقدمه الوحدة الخاصة في سياق تعميم التعاون فيما بين بلدان الجنوب على نحو أكمل في أعمال منظومة الأمم المتحدة، وبخاصة أعمال البرنامج الإنمائي. وسوف تنجز الوحدة، بحلول عام ٢٠٠٩، وبالتعاون مع البرنامج الإنمائي بصفته المؤسسة، إعداد إطار للتتبع والمساءلة ليكون إطارا مشتركا بين وكالات الأمم المتحدة، بهدف توفير قياسات محددة للأداء وأفضل الممارسات في مجال الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لدعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب على نحو أكثر فعالية. ومساهمة منها في هذا الجهد، ستساعد الوحدة البرنامج في إعداد سياسته واستراتيجيته المؤسستين للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، إضافة على وضع مبادئ توجيهية محددة لكل مجال من مجالات ممارساته، وللمكاتب القطرية كذلك. كما ستواصل الوحدة تنظيم يوم الأمم المتحدة السنوي للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، واجتماع اللجنة الرفيعة المستوى الذي يعقد مرة كل سنتين، ومؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب لعام ٢٠٠٩، واجتماعات مراكز تنسيق التعاون فيما بين بلدان الجنوب، المشتركة بين مؤسسات الأمم المتحدة، بالتعاون مع اللجنة الرفيعة المستوى، بغرض تبادل أفضل الممارسات.

النتائج الإنمائية

٣٩ - ينتظر أن تسهم النتائج المؤسسية المحددة أعلاه في تحقيق عدد من النتائج الإنمائية الحقيقية على أرض الواقع، حسبما لمسه عدد متزايد من البلدان التي استفادت من النواتج التي أسفرت عنها النتائج المؤسسية المذكورة أعلاه في مجال صنع سياسات هذه البلدان، بما في ذلك إدراج مسألة التعاون فيما بين بلدان الجنوب ضمن استراتيجياتها الوطنية المستندة إلى الأهداف الإنمائية للألفية. وكما سيقوم عدد متزايد من مؤسسات الأمم المتحدة بقياس هذه النتائج، لا سيما البرنامج الإنمائي الذي وفر من خلال برامجه العالمية والإقليمية والقطرية دعما ملموسا للجهود الوطنية المنطوية على أنشطة محددة. وسيوفر الإطار الرابع في حد ذاته دعما مباشرا لبناء القدرات ومساعدة تقنية لما لا يقل عن ١٥ حكومة، بناء على طلبها، في مجال

إعداد استراتيجيات تتعلق بهذا المجال، وتشمل مبادرات معدة خصيصا لبلدان محددة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وترمي للوصول بعدد البلدان المشاركة إلى الحد الأقصى، وبخاصة أقل البلدان نموا والدول النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية. وسيقدم دعم مماثل إلى ١٥ من أفرقة الأمم المتحدة القطرية، لا سيما أفرقة البرنامج الإنمائي العالمية والإقليمية والقطرية، علاوة على اللجان الإقليمية بناء على طلبها، من أجل إدراج نهج مشتركة بين بلدان الجنوب وأخرى ثلاثية، في ورقات استراتيجياتها للحد من الفقر وتقييماتها القطرية الموحدة، وفي أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، فضلا عن برامج قطرية أو مشاريع أخرى محددة للبرنامج الإنمائي، دعما للجهود الوطنية. وستعمل الوحدة مع ما يصل إلى خمس منظمات مانحة، بناء على طلبها، على وضع نهج مناسبة لتوفير الدعم لمبادرات تحدد على أساس جانب الطلب وتنفذ بصورة مشتركة بين بلدان الجنوب، من خلال ترتيبات ثلاثية مبتكرة.

مجال التركيز ٢: حشد المعارف من أجل التعلم المتبادل

٤٠ - يتمثل الهدف الرئيسي في هذا المجال في حشد خبرات بلدان الجنوب وطرح حلول بالنسبة للأهداف الإنمائية للألفية وتبادلها من أجل التعلم المتبادل. وسيقاس أداء الإطار الرابع في هذا المجال، بمدى الإسهام الفعلي لأنشطته في تحقيق الأهداف في المجالات التي يجري فيها تمكين الشركاء الملتزمين للقيام على نحو منظم وفعال بتصنيف وتبادل الخبرات والحلول الإنمائية الخاصة ببلدان الجنوب، وتنظيم عمليات مشتركة بين بلدان الجنوب للتوفيق بين الطلب والحلول، على مستوى بلدان محددة، وعلى الصعيدين الإقليمي و/أو الأقاليمي.

النتائج المؤسسية

٤١ - لتحقيق الهدف المذكور أعلاه، تتمثل إحدى النتائج المؤسسية الرئيسية في القيام، من خلال الأكاديمية الإنمائية الإلكترونية، باعتماد 'نموذج تعلم إلكتروني خاص بمجالات الممارسة لبلدان الجنوب' وكتيب عن 'كيفية العمل'، في حين سيجري في عام ٢٠٠٨ تحويل شبكة المعلومات من أجل التنمية إلى 'بوابة للحلول المشتركة بين بلدان الجنوب' تتسم بصفتي التكامل والتفاعل، وتتضمن (أ) قائمة موسعة بأسماء خبراء من بلدان الجنوب ونماذج محددة للتعلم الإلكتروني؛ و (ب) نظام ومنهجية موحدتين لتدوين الحلول فيما يخص بلدان الجنوب، إضافة إلى النماذج والوثائق اللازمة لتحسين تدفق الحلول الخاصة ببلدان الجنوب؛ (ج) مصرف بيانات أو قائمة حصر لتيسير تخزين واسترجاع الحلول الإنمائية الخاصة ببلدان الجنوب. وسيكون للبوابة صلات وثيقة بشبكة 'مراكز الامتياز' المتوسعة التابعة للوحدة، وستغطي مواضيع ذات أولوية هي الحكم الديمقراطي؛ وبناء الدولة والمصالحة، وإدارة النفط

والغاز، بما في ذلك مواجهة تغير المناخ؛ وإدارة أخطار الكوارث؛ وتفعيل اقتصاد إبداعي من أجل التنمية؛ وحوار الحضارات؛ و'تنمية' الأسواق الشاملة. كما ستكون لهذه البوابة على الصعيد التشغيلي صلة بمراكز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الإقليمية والمواضيعية وشبكات المعرفة، إضافة إلى الشبكات الوطنية 'لدوائر المتخصصين في الممارسة'، بما في ذلك رابطات وشبكات صاحبات المشاريع، وكذلك بشبكات منظمات الأمم المتحدة المعنية. وتشكل هذه الشبكات العاملة معا مجتمعا بالغ الضخامة يُعنى بالممارسات في بلدان الجنوب كما تدعم الأولويات والبرامج الوطنية.

النتائج الإنمائية

٤٢ - يتوقع أن تسهم النتائج المؤسسية المبينة أعلاه في تحقيق عدد من النتائج الإنمائية الملموسة. وستشمل هذه النتائج زيادة عدد خبراء بلدان الجنوب والارتقاء بكفاءتهم، وزيادة عدد وجودة الحلول المتصلة بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، التي يتم التوصل إليها وتصنيفها وإتاحتها على البوابة الإلكترونية للحلول؛ مع زيادة عدد الحالات الفعلية التي تقوم فيها البلدان النامية بالتوفيق بين جانبي الطلب والحل في ظل دعم من جانب مؤسسات الأمم المتحدة المعنية وغيرها من الشركاء، ولا سيما البرامج العالمية والإقليمية والقطرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وسيدعم الإطار بحد ذاته جهات تنسيق مشتركة بين بلدان الجنوب يصل عددها إلى ٣٠، وتقع في نطاق الحكومات وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيره من مؤسسات الأمم المتحدة والشركاء المهتمين. وبناء على طلب الشركاء المعنيين، ورهنا بتوفر التمويل المشترك اللازم، ستقوم جهات التنسيق بوضع وإدارة قوائمها الخاصة بأسماء الخبراء من بلدان الجنوب، مما سيزيد عدد قوائم الخبراء المتاحة حاليا من ٤٠ إلى ٧٠ بحلول عام ٢٠١١. وستزوّد جهات التنسيق بالمعارف العملية اللازمة من أجل الوقوف على الحلول الإنمائية الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، مع توثيقها وتجهيزها ونشرها على بوابة الحلول لكي تتبادلها بلدان الجنوب.

٤٣ - ومن النتائج الإنمائية الرئيسية الأخرى في هذا المجال العملي ما يتمثل في المواءمة العملية بين عوامل الطلب في بلدان الجنوب وبين الحلول الموثقة على نحو جيد والقابلة للقياس، والرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في بلدان الجنوب، بحيث يشمل ذلك عددا كبيرا من البلدان، وخصوصا أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية. وبفضل الخدمات التي توفرها بوابة الحلول، يتوقع أن يتمكن عدد متزايد من الحكومات وشركاء الأمم المتحدة المترمين، ولا سيما وحدات البرنامج وأفرقة الأمم المتحدة القطرية، من القيام مباشرة، كل في مجال اختصاصه وتركيزه، بتنظيم المزيد من

عمليات الموازنة بين الطلب والحل على الصعيد الثنائي أو الإقليمي أو فيما يتعلق بموضوع معين، ولا سيما في مجال الحد من الفقر، والحكم الديمقراطي، وتمكين المرأة، واثقاء الأزمات والتعافي منها، أو التعامل مع البيئة والتنمية المستدامة. وفي هذه الحالة، قد تتمكن الوحدة من تقديم الدعم التقني لمساعدة ما يصل إلى تسعة من هؤلاء الشركاء، بناء على طلبهم، في تنظيم عمليات الموازنة بين الطلب والحل. وستنظم الوحدة بحد ذاتها عملية سنوية عالمية النطاق في أحد المجالات المذكورة أعلاه، بالتعاون مع المجموعات المعنية بمجالات الممارسة والمراكز الإقليمية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وسائر مؤسسات الأمم المتحدة المعنية. ولتحقيق التكاليف وتعظيم الأثر، ستجرى هذه العملية باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من المنتدى/المعرض العالمي للتنمية في بلدان الجنوب، الذي سينظم بالتزامن مع يوم الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

مجال التركيز ٣: الابتكار تعزيزاً للأثر

٤٤ - يتمثل الهدف الرئيسي لهذا المجال في توسيع نطاق وتعزيز الأثر الناجم عن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، من خلال الشراكات الابتكارية والإبداعية، بما فيها الشراكات الثلاثية والشراكات بين القطاعين العام والخاص. وسيقاس أداء الإطار الرابع بمدى إسهام أنشطته في تحقيق هذا الهدف الأوسع نطاقاً، حيث ينخرط عدد متزايد من مؤسسات الأمم المتحدة، ولا سيما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إضافة إلى الحكومات، والقطاع الخاص وهيئات المجتمع المدني ذات التوجه الإنمائي، وسائر الشركاء المهتمين، في تعزيز أثر الحلول الإنمائية الخاصة ببلدان الجنوب، وإيجاد نماذج وتكنولوجيات للأعمال التجارية التي تراعي مصالح الفقراء، وتحقيق الهدف المشترك المتمثل في دعم الأولويات والبرامج الوطنية.

النتائج المؤسسية

٤٥ - تحقيقاً للهدف المذكور أعلاه، سوف تتمثل إحدى النتائج المؤسسية الرئيسية في توطيد 'المنهاج الثالث' للوحدة الخاصة، الذي وضع في سياق الإطار الثالث. ويتمثل أحد العناصر الرئيسية للمنهاج في 'تبادل الأصول والتكنولوجيات العالمية فيما بين بلدان الجنوب'، ويضم مسارين ما بين مسار تبادل التكنولوجيا ومسار تبادل الحلول الإنمائية. وثمة نتيجة مؤسسية هامة أخرى ستتمثل في زيادة عدد جهات التنسيق القطرية للتعاون بين بلدان الجنوب، التي تشمل شبكات من أصحاب المصلحة المتعددين، ويدعمها عدد من كيانات القطاع الخاص والمجتمع المدني، من ٣٥ في الوقت الراهن إلى ٧٠ بحلول عام ٢٠١١. وهذه المراكز ستقوم بالأنشطة المتعلقة بوضع وعرض وتنفيذ عمليات قطرية لتبادل الحلول الإنمائية،

من أجل إقامة شراكات واسعة القاعدة وتعظيم الأثر الناجم، وذلك من خلال النظام العالمي الآنف الذكر لتبادل الأصول والتكنولوجيا فيما بين بلدان الجنوب والمنتدى/المعرض العالمي للتنمية في بلدان الجنوب. ودعما لهذه الجهود الرامية إلى بناء القدرات الوطنية، ستسعى الوحدة إلى تعزيز القدرة على تقديم الخدمات في وحدات الدعم الإقليمية التابعة لها في آسيا وأفريقيا، مع توسيع نطاق وجودها وزيادة خدماتها في منطقة الدول العربية، ومنطقة دول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، وفي أوروبا، ورابطة الدول المستقلة.

النتائج الإنمائية

٤٦ - يتوقع أن تسهم النتائج المؤسسية المبينة أعلاه في تحقيق عدد من النتائج الإنمائية الفعلية. وستقاس هذه النتائج بعدد الحلول الإنمائية المبتكرة القابلة للقياس والمشاركة بين بلدان الجنوب، وب نماذج وتكنولوجيا الأعمال التي توضع لصالح الفقراء، بما فيها تلك المحددة في إطار مبادرة البرنامج 'تنمية الأسواق الشاملة'، التي يتم عرضها وتبادلها من أجل تعزيز أثرها الإنمائي. ولتحقيق هذه الغاية، سيوفر الإطار الرابع، بناء على الطلب، الدعم لبناء القدرات والدعم التقني لنحو ٥٠ من غرف التجارة ورابطات المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم ومنظمات المجتمع المدني ومراكز نشر العلوم والتكنولوجيا الوطنية، وكذلك للجهات المانحة المهتمة الثنائية والمتعددة الأطراف. وستقوم هذه الجهات بإطلاق أو تنفيذ عمليات تبادل فعلي للحلول من خلال 'بوابة الحلول' أو غيرها من الآليات المبتكرة الأخرى، بهدف زيادة عدد نماذج الأعمال التجارية الناجحة المعدة لصالح الفقراء بما يتسنى معه إيجاد المزيد من فرص العمل، وفقا لاستراتيجية البرنامج المتعلقة بالقطاع الخاص؛ وتيسير سبل أفضل لانتفاع المجتمعات المحلية المحرومة والمشاريع الصغيرة والمتوسطة، بما في ذلك صاحبات المشاريع، بالخدمات الاجتماعية والمالية، وفقا لاستراتيجية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المتعلقة بتحقيق المساواة بين الجنسين؛ والتشجيع على تنمية ونقل المعارف والتكنولوجيات المناسبة لمساعدة بلدان الجنوب في التصدي للتحديات الإنمائية، بما فيها تغير المناخ، وفي تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وسائر الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا.

٤٧ - وستواصل الوحدة توطيد مناهجها الخدمية الثلاثة ومختلف الشبكات القطرية لمراكز الامتياز التي تحظى بالرعاية في سياق الإطار الثالث، في مجالات شتى منها على سبيل المثال تسخير الاقتصاد الإبداعي لأغراض التنمية، وإدارة النفط والغاز، وإدارة أخطار الكوارث، ومشروع الأرز الجديد لأفريقيا، وتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في آسيا وأفريقيا، والتحويلات المالية، فضلا عن المبادرة الإقليمية في مجال العلوم والتربية. وستمنح الأولوية، في هذه الجهود، لمواجهة تحديات التنمية عبر الوطنية، وللموازنة بين الاحتياجات الاقتصادية

والاجتماعية في الجنوب بصفة عامة. وعندما تعمل هذه الشبكات على الوجه الأمثل مع شبكات مؤسسات الأمم المتحدة المعنية، بما فيها شبكات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي العالمية والإقليمية والقطرية، سيشارك المزيد من مؤسسات الأمم المتحدة، وخصوصا برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وأفرقة الأمم المتحدة القطرية، والبلدان المستفيدة من البرنامج، والبلدان المانحة التقليدية، والقطاع الخاص، وكيانات المجتمع المدني ذات التوجه الإنمائي، في الجهود الرامية إلى توسيع نطاق التعاون فيما بين بلدان الجنوب وتعزيز أثره في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية.

خامسا - إدارة البرنامج ورصده وتقييمه

إدارة البرنامج

٤٨ - ينبغي مواصلة الأنشطة التي يتم إطلاقها وتنفيذها ضمن الإطار الرابع للتعاون فيما بين بلدان الجنوب مع الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١ والأهداف الإنمائية للألفية والمحالات ذات الأولوية المستجدة والمحددة عن طريق المشاورات مع الدول الأعضاء. وستُحدّد تلك الأنشطة عن طريق استخدام معايير توضع في إطار من الشراكة بين الوحدة الخاصة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٤٩ - وستعمل الوحدة الخاصة مع المكاتب القطرية التابعة للبرنامج والمراكز الإقليمية والمقر بما يكفل تنفيذ إطار التعاون تنفيذا كاملا. وسيزداد التركيز على إقامة شراكات مع مكاتب البرنامج والمكاتب الإقليمية والشركاء الإقليميين ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص للمساهمة في تنمية القدرات عن طريق تعلّم من النظراء لتعزيز الإدارة القائمة على النتائج وتبادل المعارف وتعبئة الموارد. وسوف تسترشد تلك الشراكات، ولا سيما الشراكات بين القطاعين العام والخاص، بالمبادئ التوجيهية للمسؤولية الاجتماعية المؤسسية بناء على اقتراح مكتب الشراكات التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

تعبئة الموارد

٥٠ - خصص المجلس التنفيذي مبلغا إجماليه ١٣,٥ مليون دولار من الموارد الأساسية لتنفيذ إطار التعاون للفترة ٢٠٠٩-٢٠١١. وتهدف الوحدة الخاصة إلى تعبئة مبلغ إضافي من الموارد الأخرى (غير الأساسية) قدره ١٥ مليون دولار أثناء الفترة نفسها لتكملة الموارد العادية (الأساسية). واستنادا إلى التجارب السابقة، يُرجّح أن تحري تعبئة هذه الموارد التكميلية من المصادر التالية: (أ) التبرعات العامة المقدمة لصندوق الأمم المتحدة للتعاون فيما

بين بلدان الجنوب؛ (ب) التبرعات الخاصة لمبادرات محددة مثل مرفق المنح الصغيرة للوحدة الخاصة المعنية بظاهرة التسونامي الآسيوية؛ (ج) تقاسم التكاليف مع طرف ثالث مثل صندوق الشراكة بين اليابان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ (د) التمويل الموازي؛ (هـ) ترتيبات إدارة الصناديق الخاصة مثل الصندوق المشترك بين الهند والبرازيل وجنوب أفريقيا للتخفيف من حدة الفقر والجوع.

٥١ - وبينما يتواصل تشجيع هذه الوسائل المبتكرة للتمويل، ستبذل الوحدة الخاصة المزيد من الجهود المخططة والمبتكرة لتعبئة موارد إضافية لصندوق الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، عن طريق القيام مثلا بوضع برامج عملية وموجهة بعنصر الطلب وقابلة للقياس للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي لكي تحظى بدعم واسع النطاق من الحكومات المهتمة ومن القطاع الخاص والمؤسسات الإنمائية، بما في ذلك خدمات النظام العالمي لتبادل الأصول والتكنولوجيا فيما بين بلدان الجنوب.

الرصد والاستعراض والإبلاغ

٥٢ - يتمثل الغرض من الإطار في وضع أساس لتقييم مساهمات البرنامج في المبادرات الوطنية والإقليمية والعالمية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وستخضع فعالية البرنامج في تنفيذ إطار التعاون الحالي لاستعراض يجرى في منتصف المدة، ثم لاستعراض نهائي يقدمان بعد إجرائهما إلى المجلس التنفيذي على شكل تقييمات وتقارير. وستقدم تقارير أخرى إلى المجلس بشأن النتائج المؤسسية التي حققها البرنامج ضمن الإطار الأوسع لتنفيذ خطته الاستراتيجية للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١. وستخصص نسبة ٣ في المائة تقريبا من مجموع الموارد الأساسية لتقييم منتصف المدة وللتقييم النهائي لكل من المناهج المتبعة. بالإضافة إلى ذلك، تقدم الوحدة الخاصة التقارير مباشرة إلى مدير البرنامج، مما يعزز آلية الرقابة والمساءلة وبما يكفل لاستجابة المبادرات التي تدرج ضمن إطار التعاون باستمرار للأولويات الوطنية وللتحديات المشتركة.

إطار النتائج والموارد للإطار الرابع للتعاون فيما بين بلدان الجنوب للفترة ٢٠٠٩-٢٠١١

منهاج العمل الأول - الهدف ١: تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب بوصفه استراتيجية عملية تمكّن بلدان الجنوب من تحقيق العولمة الشاملة والأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية

النتائج العالمية	للتعاون فيما بين بلدان الجنوب	مؤشرات نواتج الإطار الرابع للتعاون فيما بين بلدان الجنوب	الموارد (بالدولارات)
النتائج المؤسسية			
الاعتراف على الصعيد العالمي وعلى صعيد منظومة الأمم المتحدة بأسرها بمساهمات التعاون فيما بين بلدان الجنوب في تحقيق وتعزيز العولمة الشاملة.	١ - تمكين الدول الأعضاء من اتخاذ قرارات مستنيرة في إطار العمليات الثنائية والإقليمية والحكومية الدولية (مجموعة الـ ٧٧ على سبيل المثال) والمتعددة الأطراف، بشأن المسائل والاستراتيجيات ذات الصلة بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، بما في ذلك ما يتم عن طريق توفير الخدمات على نحو فعال للجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب.	١ - توفير تحليل قائم على الأدلة للدول الأعضاء بشأن الاتجاهات والمفاهيم والفرص الجديدة المتعلقة بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وذلك بالتعاون مع مراكز الامتياز في بلدان الجنوب ووحدات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة والشركاء الداعمين لها، عن طريق تقرير الجنوب السنوي؛ والتقارير المقدمة إلى الدورتين السادسة عشرة والسابعة عشرة للجنة الرفيعة المستوى؛ وتقارير الأمين العام عن حالة التعاون فيما بين بلدان الجنوب المقدمة إلى الدورتين الرابعة والستين والخامسة والستين للجمعية العامة؛ والتقارير المقدمة من مدير البرنامج إلى المجلس التنفيذي؛ والمساهمات المقدمة لمؤتمر الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب (٢٠٠٩) وأنشطة متابعة مؤتمرات قمة الجنوب لمجموعة الـ ٧٧.	٤ ٥٥٠ ٠٠٠ (٣٠ في المائة من الموارد العادية)
٢ - تعزيز فعالية الدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، للتعاون فيما بين بلدان الجنوب لأغراض التنمية.	٢ - استكمال استراتيجية "الاتجاهات الجديدة" للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والمبادئ التوجيهية المشتركة بين المنظمات للتعاون فيما بين بلدان الجنوب لتتبنى فيها اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والهيئات الحكومية الدولية الأخرى ذات الصلة؛ ومساعدة البرنامج على الوفاء بالتزاماته في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب، على النحو المحدد في الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١ والاستجابة الإدارية، بما في ذلك وضع استراتيجية مؤسسية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، تشمل مذكرة توجيهية في موضوع الممارسات لكل مجال من مجالات تركيز البرنامج، بالتعاون مع الوحدات الأخرى.	٢ - استكمال استراتيجية "الاتجاهات الجديدة" للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والمبادئ التوجيهية المشتركة بين المنظمات للتعاون فيما بين بلدان الجنوب لتتبنى فيها اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والهيئات الحكومية الدولية الأخرى ذات الصلة؛ ومساعدة البرنامج على الوفاء بالتزاماته في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب، على النحو المحدد في الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١ والاستجابة الإدارية، بما في ذلك وضع استراتيجية مؤسسية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، تشمل مذكرة توجيهية في موضوع الممارسات لكل مجال من مجالات تركيز البرنامج، بالتعاون مع الوحدات الأخرى.	٣ ٠٠٠ ٠٠٠ (٢٠ في المائة من الموارد الأخرى)

وضع السياسات والبحوث والدعوة

النتائج العالمية	للتعاون فيما بين بلدان الجنوب	النواتج التي يسهم فيها الإطار الرابع للتعاون فيما بين بلدان الجنوب	مؤشرات نواتج الإطار الرابع للتعاون فيما بين بلدان الجنوب	الموارد (بالدولارات)
------------------	-------------------------------	--	--	----------------------

٣ - تقديم الدعم الفعال ليوم الأمم المتحدة السنوي للتعاون فيما بين بلدان الجنوب (١٩ كانون الأول/ديسمبر)؛ والدورتين السادسة عشرة والسابعة عشرة للجنة الرفيعة المستوى؛ ومؤتمر الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب (٢٠٠٩)؛ واجتماعات مراكز التنسيق المشتركة بين المنظمات في إطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب، بالتزامن مع دورات اللجنة الرفيعة المستوى.

٤ - إعداد استراتيجية مؤسسية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب تبين بالتفصيل الأدوار وخطوط المساءلة والمسؤوليات المحددة لتحقيق نتائج مشتركة (بالتعاون مع مكتب السياسات الإنمائية والمكتب التنفيذي والمكاتب والوحدات الأخرى التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي).

النتائج الإنمائية

- | | | |
|---|---|---|
| ١ - إدماج نُهج التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي القائمة على الأهداف الإنمائية ضمن الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية والأنشطة التنفيذية لجهاز الأمم المتحدة الإنمائي. | ١ - عدد البلدان النامية التي أدمجت منظور التعاون فيما بين بلدان الجنوب ضمن استراتيجياتها الإنمائية الوطنية القائمة على الأهداف الإنمائية للألفية. | ١ - بناء القدرات وتقديم الدعم التقني إلى ١٥ حكومة على الأقل، بناء على طلبها، لإدماج منظور التعاون فيما بين بلدان الجنوب ضمن استراتيجياتها الإنمائية القائمة على الأهداف الإنمائية للألفية التي تهدف إلى إفادة عدد كبير من البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً والبلدان غير الساحلية الأقل نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية. |
| ٢ - عدد المبادرات المتعلقة بالتعاون الثلاثي والتعاون فيما بين بلدان الجنوب الخاصة بقطاعات معينة وتدعمها مؤسسات الأمم المتحدة، وخصوصاً البرامج العالمية والإقليمية والقارية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والشركاء الإنمائيون الآخرون. | ٢ - إعداد مذكرة توجيهية مؤسسية لأفرقة الأمم المتحدة القطرية ومساعدة ما لا يقل عن ١٥ من أفرقة الأمم المتحدة القطرية والأفرقة العالمية والإقليمية والقارية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واللجان الإقليمية، بناء على طلبها، على إدماج نهج التعاون فيما بين بلدان الجنوب ضمن ورقات استراتيجية الحد من الفقر و/أو التقييمات القطرية الموحدة و/أو أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية و/أو مشاريع/برامج محددة. | ٢ - إعداد مذكرة توجيهية مؤسسية لأفرقة الأمم المتحدة القطرية ومساعدة ما لا يقل عن ١٥ من أفرقة الأمم المتحدة القطرية والأفرقة العالمية والإقليمية والقارية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واللجان الإقليمية، بناء على طلبها، على إدماج نهج التعاون فيما بين بلدان الجنوب ضمن ورقات استراتيجية الحد من الفقر و/أو التقييمات القطرية الموحدة و/أو أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية و/أو مشاريع/برامج محددة. |
| ٣ - مساعدة خمس منظمات مانحة تقليدية، بناء على دعوتهما، على وضع ترتيبات مفصلة ومبتكرة للتعاون الثلاثي وللتعاون فيما بين بلدان الجنوب وإدراجها ضمن مبادراتها لبناء القدرات القائمة على الأهداف الإنمائية للألفية. | ٣ - مساعدة خمس منظمات مانحة تقليدية، بناء على دعوتهما، على وضع ترتيبات مفصلة ومبتكرة للتعاون الثلاثي وللتعاون فيما بين بلدان الجنوب وإدراجها ضمن مبادراتها لبناء القدرات القائمة على الأهداف الإنمائية للألفية. | ٣ - مساعدة خمس منظمات مانحة تقليدية، بناء على دعوتهما، على وضع ترتيبات مفصلة ومبتكرة للتعاون الثلاثي وللتعاون فيما بين بلدان الجنوب وإدراجها ضمن مبادراتها لبناء القدرات القائمة على الأهداف الإنمائية للألفية. |

المنهاج الثاني - الهدف ٢: حشد خبرات بلدان الجنوب وحلول الأهداف الإنمائية للألفية من أجل التعلم المتبادل

النتائج العالمية	للتنوع فيما بين بلدان الجنوب	مؤشرات نواتج الإطار الرابع للتعاون فيما بين بلدان الجنوب	الموارد (بالدولارات)
النتائج المؤسسية			
التنظيم والتعزيز على أساس منهجي للخبرات الإنمائية لبلدان الجنوب وحلول الأهداف الإنمائية للألفية من أجل التعلم المتبادل.	١ - استحداث آليات، بما فيها قاعدة بيانات/قائمة حصر لتدوين ما لدى بلدان الجنوب من خبرات وحلول إنمائية لتيسير الحوار حول السياسات وتبادل الخبرات والمعارف في مجال إيجاد هذه الخبرات والحلول وتصنيفها وتعميمها والاستفادة منها، على الصعيد الأقليمي.	١ - إدخال نموذج للتعلم الإلكتروني متصل بالممارسات المتبادلة بين بلدان الجنوب مع كتيب عن كيفية التصرف، في عام ٢٠٠٨، عن طريق الأكاديمية الإنمائية الإلكترونية التابعة للبرنامج الإنمائي، بهدف تمكين جميع المهنيين المهتمين بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب من تعزيز فهمهم لمبدأ هذا التعاون والممارسات التي يشملها.	٤ ٧٢٥ ٠٠٠ (٣٥ في المائة من الموارد العادية) ٥ ٢٥٠ ٠٠٠ (٣٥ في المائة من الموارد الأخرى)
	٢ - تحويل شبكة المعلومات من أجل التنمية إلى بوابة تفاعلية للحلول الإنمائية المشتركة فيما بين بلدان الجنوب بحلول عام ٢٠٠٩، بما يتيح لمراكز التنسيق القطرية المختصة والشركاء الآخرين توثيق الاحتياجات والحلول الإنمائية وتصنيفها وتخزينها وتعميمها وإتاحة سبل الوصول إليها، عن طريق استخدام نظام موحد للترميز، بما في ذلك نظام محسّن لقوائم الخبراء .	٢ - تحويل شبكة المعلومات من أجل التنمية إلى بوابة تفاعلية للحلول الإنمائية المشتركة فيما بين بلدان الجنوب بحلول عام ٢٠٠٩، بما يتيح لمراكز التنسيق القطرية المختصة والشركاء الآخرين توثيق الاحتياجات والحلول الإنمائية وتصنيفها وتخزينها وتعميمها وإتاحة سبل الوصول إليها، عن طريق استخدام نظام موحد للترميز، بما في ذلك نظام محسّن لقوائم الخبراء .	
	٣ - وضع منهجيات لإعداد قوائم خبراء بلدان الجنوب، وتصنيف فنوي للحلول المتعلقة ببلدان الجنوب، وتنظيم الممارسات الموضوعية عام ٢٠٠٨ والمتبعة عام ٢٠٠٩، للتوفيق بين جانبي الطلب والحلول في بلدان الجنوب، على أساس الأهداف الإنمائية للألفية.	٣ - وضع منهجيات لإعداد قوائم خبراء بلدان الجنوب، وتصنيف فنوي للحلول المتعلقة ببلدان الجنوب، وتنظيم الممارسات الموضوعية عام ٢٠٠٨ والمتبعة عام ٢٠٠٩، للتوفيق بين جانبي الطلب والحلول في بلدان الجنوب، على أساس الأهداف الإنمائية للألفية.	
النتائج الإنمائية			
مساهمة خبرات وحلول بلدان الجنوب الإنمائية في تلبية احتياجات البلدان النامية في مجال تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية.	١ - عدد الخبراء وما ينشأ ويصنّف ويتاح في بلدان الجنوب من حلول للأهداف الإنمائية للألفية ومن احتياجات، عن طريق البوابة الجديدة لشبكة المعلومات من أجل التنمية.	١ - إنشاء مجمع ضخم معني بالممارسات المتبادلة بين بلدان الجنوب، بحلول عام ٢٠٠٩، تربطه صلات بجميع شبكات المعارف ومراكز الامتياز التابعة للوحدة الخاصة ومراكز امتياز شبكات المعارف العالمية والإقليمية التابعة للبرنامج الإنمائي وبالأطراف المعنية من مؤسسات الأمم المتحدة الأخرى والشركاء الإنمائيين.	
	٢ - عدد ما يتم تبادله فيما بين بلدان الجنوب من العمليات المحددة	٢ - بناء القدرات وتقديم الدعم التقني إلى ٣٠ جهة من مراكز التنسيق القطرية في إطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب ومراكز التنسيق التابع لمنظمة الأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وخصوصاً الأفرقة	

النتائج العالمية	النتائج التي يسهم فيها الإطار الرابع للتعاون فيما بين بلدان الجنوب	مؤشرات نواتج الإطار الرابع للتعاون فيما بين بلدان الجنوب	الموارد (بالدولارات)
التي ينصب تركيزها على الأهداف الإنمائية للألفية، التي تنشأ في البلدان النامية بدعم من مؤسسات الأمم المتحدة والبرامج العالمية والإقليمية والقطرية التابعة للبرنامج الإنمائي والشركاء في مجال التعاون الثلاثي، وتمتخض عن نتائج ملموسة.		القطرية التابعة لهما والشركاء الآخرين المهتمين، لكي تقوم كل جهة من هذه الجهات في إطار اختصاصها، بإيجاد وتصنيف وتخزين وتعميم الحلول والاحتياجات الإنمائية لبلدان الجنوب، عن طريق استخدام نظام الترميز الموحد. وستلقى مراكز التنسيق الدعم لإعداد قوائم خبراء خاصة ببلدان محددة أو قطاعات معينة لأغراض التعاون فيما بين بلدان الجنوب، بحيث يرتفع عدد القوائم من ٤٠ قائمة حالياً إلى ٧٠ قائمة بحلول عام ٢٠١١.	
		٣- تقديم الدعم التقني إلى عدد يصل إلى تسع حكومات وأفرقة قطرية تابعة للأمم المتحدة، بناء على طلبها، في مجال تطبيق ممارسات التوفيق بين المتطلبات والحلول في إطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، بهدف إفادة عدد كبير من البلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نمواً والبلدان غير الساحلية الأقل نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية.	

المنهاج الثالث - الهدف ٣: تعزيز زيادة أثر التعاون فيما بين بلدان الجنوب على تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية

النتائج العالمية	مؤشرات نواتج الإطار الرابع للتعاون فيما بين بلدان الجنوب	النواتج التي يسهم فيها الإطار الرابع للتعاون فيما بين بلدان الجنوب
النتائج المؤسسية		
١ - ما ينعكس في الجهود الوطنية الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، من شراكات للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، تسهم في النمو والفعالية الشاملين من خلال تعزيز تأثير التعاون فيما بين بلدان الجنوب، بما في ذلك الشراكات بين القطاعين العام والخاص.	١ - إنشاء منهاج ديناميكي مشترك بين بلدان الجنوب للدعم المقدم على نطاق منظومة الأمم المتحدة، بغرض تمكين منظمات القطاع الخاص والمجتمع المدني كسي تساهم في الأولويات والبرامج الوطنية وتساعد على تعزيز أثر التعاون فيما بين بلدان الجنوب.	١ - العمل بحلول عام ٢٠٠٨ على تنفيذ المسار الأول من النظام العالمي لتبادل الأصول والتكنولوجيا فيما بين بلدان الجنوب (تبادل التكنولوجيا) المدعوم من السياسات والقائم على الأسواق والمكتفي ذاتيا، وتنفيذ المسار الثاني (تبادل الحلول الإنمائية)، بحلول عام ٢٠٠٩.
	٢ - توسيع نطاق الدعم في مجال بناء القدرات والدعم التقني ليشمل ٣٥ حكومة، بناء على طلبها، من أجل إقامة مراكز تنسيق من أطراف مؤثرة متعددة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، بهدف الاستفادة بشكل كامل من مناهج الوحدة الخاصة في زيادة عدد مبادرات هذه الحكومات المتعلقة بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، من ٣٥ مبادرة حاليا إلى ٧٠ مبادرة بحلول عام ٢٠١١.	٢ - توسيع نطاق الدعم في مجال بناء القدرات والدعم التقني ليشمل ٣٥ حكومة، بناء على طلبها، من أجل إقامة مراكز تنسيق من أطراف مؤثرة متعددة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، بهدف الاستفادة بشكل كامل من مناهج الوحدة الخاصة في زيادة عدد مبادرات هذه الحكومات المتعلقة بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، من ٣٥ مبادرة حاليا إلى ٧٠ مبادرة بحلول عام ٢٠١١.
	٣ - التوسع في وحدات الدعم الإقليمي التابعة للوحدة الخاصة وتعزيز قدراتها، بحيث يرتفع عددها من وحدتين حاليا (في آسيا/ال المحيط الهادئ وأفريقيا) إلى خمس وحدات (في الدول العربية وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ورابطة الدول المستقلة ومناطق شرق أوروبا) بحلول عام ٢٠١١، لمساعدة مراكز التنسيق الوطنية والتابعة لأفرقة الأمم المتحدة القطرية على توسيع نطاق التعاون فيما بين بلدان الجنوب وتعزيز تأثيره من خلال التعلم المتبادل والابتكار.	٣ - التوسع في وحدات الدعم الإقليمي التابعة للوحدة الخاصة وتعزيز قدراتها، بحيث يرتفع عددها من وحدتين حاليا (في آسيا/ال المحيط الهادئ وأفريقيا) إلى خمس وحدات (في الدول العربية وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ورابطة الدول المستقلة ومناطق شرق أوروبا) بحلول عام ٢٠١١، لمساعدة مراكز التنسيق الوطنية والتابعة لأفرقة الأمم المتحدة القطرية على توسيع نطاق التعاون فيما بين بلدان الجنوب وتعزيز تأثيره من خلال التعلم المتبادل والابتكار.
النتائج الإنمائية		
١ - وضع سياسات واستراتيجيات وشراكات لتعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص وتنمية القطاع الخاص والأسواق التي تفيد الفقراء وكفالة حصول الأسر المعيشية المنخفضة الدخل والمؤسسات الصغيرة على مجموعة واسعة النطاق من الخدمات المالية والقانونية.	١ - عرض وتبادل حلول إنمائية مبتكرة وقابلة للقياس ومشاركة بين بلدان الجنوب وكذلك نماذج وتكنولوجيات للأعمال التجارية التي تراعي مصالح الفقراء، على نحو منتظم، بغرض تعزيز أثرها في مجال التنمية.	١ - الاستفادة ما يصل إلى ٥٠ من غرف التجارة والصناعة الوطنية، ورابطات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بما فيها رابطات سيدات الأعمال ومراكز تشجيع العلوم والتكنولوجيا والكيانات أو المؤسسات العامة والخاصة الأخرى، بصورة مباشرة من النظام العالمي لتبادل الأصول والتكنولوجيات فيما بين بلدان الجنوب، في إطلاق أو إدارة عمليات تبادل للحلول محددة، تشمل حلولاً تجارية وتكنولوجية تراعي مصالح الفقراء، بهدف إيجاد المزيد من فرص العمل وتوفير خدمات اجتماعية أفضل وحماية البيئة.

الموارد (بالدولارات)

٤ ٧٢٥ ٠٠٠
(٣٥ في المائة من
الموارد العادية)٦ ٠٠٠ ٠٠٠
(٤٥ في المائة من
الموارد الأخرى)

النتائج العالمية	للتعاون فيما بين بلدان الجنوب	النواتج التي يسهم فيها الإطار الرابع	مؤشرات نواتج الإطار الرابع للتعاون فيما بين بلدان الجنوب	الموارد (بالدولارات)
			<p>٢ - مواصلة توسيع شبكة مراكز الامتياز، التي جرى تعزيزها في سياق الإطار الثالث للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجالات الاقتصاد الإبداعي الاقتصادية وإدارة النفط والغاز وإدارة أخطار الكوارث وما إلى ذلك، ودمجها في محركات مستدامة للابتكار ولبناء الشراكات وتنمية القدرات في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب، في بلدها ولصالح بلدان نامية أخرى.</p> <p>٣ - عدد الحلول المبتكرة والمستندة إلى قرائن لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، بما في ذلك حلول التعاون الثلاثي، التي تعرض في المنتدى/المعرض العالمي للتنمية المتبادلة بين بلدان الجنوب، بالتزامن مع الاحتفال بيوم الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وإطلاقها من خلال النظام العالمي لتبادل الأصول والتكنولوجيا فيما بين بلدان الجنوب لكي يتم تنفيذها على نحو مشترك يعزز أثرها الإنمائي على التعاون فيما بين بلدان الجنوب أو التعاون فيما بين بلدان الشرق وبلدان الجنوب أو التعاون الثلاثي أو التعاون بين القطاعين العام والخاص، تحقيقا لمصلحة عدد كبير من البلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نمواً والبلدان غير الساحلية الأقل نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية.</p> <p>٤ - تجميع قائمة حصرية بالأنشطة المبدولة في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب بدعم من البرنامج الإنمائي، تشمل بيانات نوعية وكمية عن الموارد البشرية والمالية ذات الصلة.</p>	